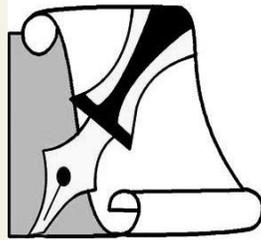




مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»



باحث للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com

## أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## تنامي ثقافة الفاشية في كيان العدو وتداعياتها السياسية والإستراتيجية

### مدخل

في كيان العدو، مثلما هي الحال في أرجاء أوروبا، يُطرح في السنوات الأخيرة، في صيغ مختلفة، السؤال ذاته: هل ستعود ثلاثينيات القرن الماضي وما حملته من ويلات على البشرية أثناء الحرب العالمية الثانية؟ التاريخ نفسه قد لا يتكرر ولكن هذا السؤال المهم يُطرح على المستوى المبدئي. والجواب يكمن في العهد الذي سبق الحرب العالمية الأولى، أي قبل أن تعطي الحرب مؤشرات الحقيقة والعملية. ففي حينه بدأت تنمو سياقات نظرية فكرية يمكن أن نستخلص منها الإستنتاجات الأكثر إثارة للإهتمام بالنسبة للواقع الإقليمي والدولي القائم اليوم. وعندما نُجري هذه المقارنة يتبين أنّ أضواء التحذير قد بدأت تنتقل منذ الآن من الأخضر إلى اللون الأصفر. فثمانينيات القرن التاسع عشر كانت البداية الحقيقية للقرن العشرين، وفيها تبلورت الأيديولوجيا الحديثة للقومية الشوفينية المتطرفة، تلك التي تجنّد جماهير الشعب ضدّ الديمقراطية الحقيقية وضدّ القيم الإنسانية الأخلاقية المثالية. في حينه تعمقت الكراهية لتراث حقوق الإنسان، وأصبح الحقد ورفض الآخر يشكل قوة أيديولوجية إنتظرت اللحظة المناسبة لتتحول إلى قوة سياسية حقيقية جاهزة للإفجار عسكرياً بوجه الجميع.

وواقع أنّ الكلّ يدّعي اليوم تطبيق الديمقراطية، بمن فيهم كيان العدو الصهيوني، لكنّها ديمقراطية الأسياد التي تستعبد على نحو طبيعي شعباً آخر وتقيم في مناطق الإحتلال، مثلما هي الحال في الضفة الغربية

وقطاع غزة والجولان، نظام تمييز عنصري «أبرتهايد»، لكنها مع ذلك تُشكّل أحزاباً وتُجري إنتخابات برلمانية وكأنّ الأمور طبيعياً وعادية.

وباختصار يمكن القول أنّ الفاشية في تشكيلها كانت قبل كل شيء ظاهرة ثقافية مُندمجة بالتغييرات الواسعة التي وقعت في أوروبا في الفترة الإنتقالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين. وهي إستوعبت عناصر من الداروينية الإجتماعية، ومن جهة أخرى طرأ تغيير دراماتيكي في النظرة إلى الإنسان. فالإنسان، بحسب رأي غوستاف لوبون، الذي هو من مؤسسي علم النفس الإجتماعي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ليس مخلوقاً عقلاً مستنيراً، بل مخلوق تحرّكه المشاعر والغرائز والمخاوف والكرهية. ومن هنا ينبع أنّ السياسة في الديمقراطية الغربية، وبالتالي في كيان العدو حالياً، هي فنّ إستخدام الجماهير ليس من خلال التوجّه إلى فهمهم ووعيمهم بل التوجّه إلى مشاعرهم وإحباطاتهم، وغرائزهم الأساسية، بما فيها أخصها وأدناها.

وهذه هي في الواقع بعض من مضامين الثورة الثقافية السلبية التي تجري الآن في كيان العدو تحت إشراف الإرهابي بنيامين نتنياهو، حيث الحرب الهمجية ضدّ التراث الإنساني الحقيقي، وحيث ثقافة الكذب والديماغوجيا والتحريض الفظّ ضدّ كل المعارضين من الداخل والخارج، وحيث فرض الإنسجام مع الخطّ الحاكم وعبادة الإجماع والإنضباط الذاتي والجبن والإنبطاح أمام قادة السلطة باتت هي السائدة، وحيث الحرب ضد السلطة القضائية في ذروتها، وحيث بات إستخدام الأغلبية البرلمانية لتحطيم قواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية، نمطاً مقبولاً، وحيث تحوّل الجيش الإسرائيلي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة إلى أداة تنفيذ، ليس لقرارات وتوجّهات المستوى السياسي المنتخب فقط، وإنّما بات يعمل متأثراً بالأيديولوجيات الدينية العنصرية، ووفقاً لتفسيرات غلاة المستوطنين التي طالت كافة جوانب الحياة العسكرية التربوية والمهنية، وصولاً إلى المرحلة التي بلغت فيها ممارسات المستوطنين الإرهابية ضدّ المواطنين الفلسطينيين العزل ذروتها بقتل عائلة الطفل الشهيد دوابشة حرقاً تحت غطاء وحماية الجيش الإسرائيلي والقادة العسكريين والسياسيين ورجال الدين من داخل وخارج المؤسسة العسكرية، ليس بصفقتهم يقدّمون غطاءً فحسب، وإنّما أيضاً بصفقتهم محرّضين ومشاركين فعلياً في أحيان كثيرة في الإعتداء على أملاك وأرواح المواطنين الفلسطينيين الأبرياء.

في هذا السياق هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، الإرهابي إيهود باراك، رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو، لاختياره العنصري أفيغدور ليبرمان لتولّي منصب وزير الأمن الإسرائيلي، وقال: "إنّه بالإمكان النّظر إلى المنحدر الخطر الذي تُقبل عليه حكومة إسرائيل، التي أصيبت ببوادر الفاشية". وأضاف: "إنّه يتوجّب أن تكون هذه الأحداث التي وصلت ذروتها بإقالة (وزير الدفاع السابق) يعالون، ضوءاً أحمر بشأن ما يجري في الحكومة، بما فيه من يرأسها. هناك علم أسود يرفرف فوق سلوكيات الحكومة، ومناشدة للإستيقاظ لكلّ من يملك ضميراً".

### أينشتاين والفاشية الصهيونية

في الرابع من كانون الأول ١٩٤٨ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية في باب «رسائل إلى المحرر» رسالة بتوقيع العالم اليهودي الألماني المولد الأميركي الجنسية ألبرت أينشتاين، ومعه نحو مئة

شخصية من اليهود وغير اليهود من كبار العلماء والمفكرين والمعنيين بالشأن العام. الرسالة كانت على درجة قصوى من الأهمية، وهكذا قدرتها الصحيفة، حتى أننا نلاحظ أنه كتبها في ٢ كانون الأول، ونشرت في الرابع منه. وهذه سرعة كبيرة في النشر إذا أخذنا في الإعتبار أن بعض رسائل القراء إلى المحرر في أي صحيفة يمكن أن تستغرق شهراً لتجد طريقها إلى النشر. كذلك فإن الرسالة نُشرت بنصّها الحرفي على الرغم من أنّها طويلة نسبياً وتزيد كثيراً في مساحتها عن أي رسالة تنشرها الصحيفة في هذا الإطار. وثمة ملاحظة جانبية أخرى لا بدّ من إيرادها، وهي أنّ رسالة أينشتاين جاءت بعد أقلّ من عامٍ واحدٍ من رفضه التاريخي المعروف لعرض دولة الكيان الغاصب عليه بأن يكون أوّل رئيس لها، الأمر الذي يُضفي على هذه الرسالة مزيداً من الأهمية بشأن رأيه في "إسرائيل" وسياساتها وإلى أين تتّجه وإلى أين يكون ميلها.

موضوع هذه الرسالة كان التحذير من الفاشية الصهيونية في الكيان الناشئ. وقد عادت الرسالة فاكتسبت في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة، حتى أن أعداداً كبيرة من الكتّاب اليساريين الأميركيين يسهمون الآن مجدداً في التحذير من سرعة إنزلاق الكيان الغاصب نحو الفاشية المطلقة، وهو الذي يعتمد وجوده وبقاؤه على الدعم الأميركي الإقتصادي والتكنولوجي والسياسي، وبطبيعة الحال، الإستراتيجي العسكري، وبينون إنتقاداتهم لسياساته الداخلية والخارجية على دلائل عديدة في هذا الإتجاه الخطر الذي يُباعد بين نظام الكيان وقيم المجتمع الأميركي، وأهمية الرسالة تزداد من خلال التفاصيل التي توردها والتي تردّ عملياً على السؤال: متى لم تكن إسرائيل فاشية؟

وفي ما يلي نص «رسالة أينشتاين» كما نُشرت في نيويورك تايمز:

«إلى محرري نيويورك تايمز

من بين الظواهر السياسية الأشدّ إثارةً للقلق في زماننا ظهور حزب (أو حركة) " حيروت " - الحرية - في إسرائيل الحديثة التأسيس. وهو حزب سياسي وثيق الصلة للغاية في تنظيمه ومناهجه وفلسفته السياسية وتوجّهه الإجتماعي للأحزاب النازية والفاشية. لقد تشكّل من عضوية ومن أتباع تنظيم إتسل (ارغون تسيفائي لومي - المنظمة العسكرية الوطنية) السابق، وهو منظمة إرهابية يمينية شوفينية (وطنية متعصبة وضيقة الأفق) في فلسطين.

ويُضيف أينشتاين: "والزيارة الحالية التي يقوم بها مناحيم بيغن زعيم هذا الحزب للولايات المتحدة محسوبة بوضوح لتعطي إنطباعاً بالتأييد الأميركي له في الإنتخابات الإسرائيلية القادمة، ولتمتين الروابط السياسية مع العناصر الصهيونية المحافظة في الولايات المتحدة. إن عديدين من الوطنيين الأميركيين قد أعاروا أسماءهم للترحيب بهذه الزيارة. وليس من المتصوّر أن أولئك الذين يعارضون الفكر الفاشي في جميع أنحاء العالم، إذا ما تلقّوا معلومات صحيحة عن سجّل السيد بيغن وإتجاهاته، يمكن أن يضيفوا أسماءهم وتأييدهم إلى الحركة التي يمثّلها.

فقبل أن يقع ضرر لا يمكن إصلاحه عن طريق مساهمات مالية ومظاهر عامّة لصالح بيغن وخلق إنطباع في فلسطين بأن قسماً كبيراً من أميركا يؤيّد العناصر الفاشية في إسرائيل، يتعيّن على الرأي العام الأميركي أن

يعلم بسجل السيد بيغن وحركته وأهدافهما. إنّ البيانات العلنية لحزب بيغن ليست بأي حال مرشداً لطابعه الحقيقي. إنهم يتحدثون اليوم عن الحرية والديمقراطية ومناهضة الإمبريالية، في حين أنهم حتى وقت قريب كانوا يبشرون صراحة بمذهب الدولة الفاشية. إنّ الحزب الإرهابي يفصح في أفعاله لطابعه الحقيقي، ويمكننا أن نحكم من أفعاله الماضية بما يمكن أن نتوقعه أن يفعل في المستقبل". ويردف أينشتاين: "إنّ سلوكهم في قرية دير ياسين العربية كان مثلاً صادمًا. هذه القرية التي تقع خارج الطرق الرئيسية وتحيط بها أراضٍ يهودية لم تشترك في الحرب، بل إنَّها ردت أياً عريية أرادت أن تستخدم القرية كقاعدة لها. وفي ٩ نيسان هاجمت عصابات إرهابية هذه القرية المسالمة التي لم تكن هدفاً في القتال وقتلت معظم سكانها، ٢٤٠ رجلاً وامرأة وطفلاً واحتفظت بعدد قليل منهم على قيد الحياة لتستعرضهم كأسرى في شوارع القدس. لقد فزع معظم المجتمع اليهودي من هذا الفعل، وبعثت الوكالة اليهودية ببرقية إعتذار إلى الملك عبد الله ملك شرق الأردن. ولكن الإرهابيين، الذين هم بعيدون عن الشعور بالعار من فعلهم، كانوا فخورين بهذه المذبحة ونشروها على نطاق واسع، ودعوا المراسلين الأجانب الموجودين في البلد ليشاهدوا الجثث المكومة والفوضى العارمة في دير ياسين. إنّ حادث دير ياسين يمثل طابع وأفعال حزب الحرية".

وينتهي أينشتاين إلى القول: "إنهم يبشرون داخل المجتمع اليهودي بخليط من القومية المتطرفة والتزمت الديني والتفوق العنصري. وشأنهم شأن الأحزاب الفاشية الأخرى، اعتادوا على إنتهاك الإضرابات وعلى ممارسة الضغط لتحطيم النقابات العمالية الحرة. وفي توجّههم الرئيس إقترحوا قيام نقابات مؤسسية على النموذج الفاشي الإيطالي. ومارسوا خلال السنوات الماضية أعمال عنف متفرقة ضدّ البريطانيين، وافتتحت جماعات ايتسل - ايرغون تسفاني لؤوومي ومنظمة شتيرن حكم الإرهاب في المجتمع اليهودي في فلسطين. المعلمون ضربوا لأنهم يتحدثون ضدّهم، والبالغون أطلق عليهم الرصاص لأنهم لا يدعون أبناءهم ينضمّون إليهم. وبأساليب العصابات الإجرامية والضرب وتكسير النوافذ والسراقات الواسعة الإنتشار أخاف الإرهابيون السكّان وجنوا ثمناً باهظاً".

ثم ختم الكاتب مقاله بالقول: "إنّ أعضاء حزب الحرية لا دور لهم في الإنجازات البناءة في فلسطين. فهم لم يستصلحوا أرضاً ولم يبنوا مستوطنات وأشاحوا بوجوههم عن نشاط الدفاع اليهودي. أمّا جهودهم التي يروجون الدعاية لها كثيراً في مجال الهجرة فإنّها ضئيلة ومكرّسة أساساً لجلب مواطنيهم الفاشيين. إنّ التجاوزات بين المزاем الجريئة التي يطلقها بيغن وحزبه وإنجازاتهم في الماضي وفي فلسطين لا تحمل طابع حزب سياسي عادي. هذا هو الطابع الذي لا تخطئه عين لحزب فاشي يعد الإرهاب (ضدّ اليهود والعرب والبريطانيين على السواء)، وإساءة تصوير الأمور، كما يعد «الدولة القائدة» التي هي الهدف في ضوء الإعتبارات المذكورة فإن من المحتم أن تُعرف الحقيقة عن السيد بيغن وحركته في هذا البلد. وإنّ ممّا يزيد الأمور مأساوية أنّ القيادة العليا للصهيونية الأميركية قد رفضت سنّ حملة ضدّ محاولات بيغن، أو حتى لفصح أخطارها على إسرائيل لأنصارها من وراء دعم بيغن. لهذا فإنّ الموقعين أدناه يلجأون إلى هذه الوسيلة للنشر ليقدموا عدّة حقائق قليلة مناسبة فيما يتعلّق ببيغن وحزبه، ويحثّون كل المعنيين على أن لا يدعموا هذا المظهر المتأخّر للفاشية". نيويورك، ٢ كانون الأول ١٩٤٨ .

لعل أينشتاين ومؤيديه، لو عاشوا إلى الآن لوجدوا أن لا فرق بين حزب الحرية الذي تحوّل إلى الليكود فيما بعد، ويحكم الكيان حالياً، وبين الأحزاب التي حكمت وتحكم هذا الكيان طوال السنين منذ نشأتها، وأن لا فرق بين مناحيم بيغن وأي من الزعماء والقادة العسكريين الإسرائيليين الذين توالوا على حكم «فلسطين». لقد تجذّرت الفاشية في تأسيس الأحزاب والتنظيمات الإسرائيلية. وبقيت الفاشية ونزعتها الإرهابية والعنصرية هي التي تحدّد خطوط السياسة الإسرائيليين ضدّ العرب وضدّ كل من يؤيّدهم. ولم يعد اليهود يتعرّضون لإرهاب الفاشية الإسرائيلية فقد تعلّموا الإبتعاد عن تأييد حقوق الفلسطينيين والإكتفاء بتأييد سياسات حكّامهم... فيما عدا القلّة التي تتمثّل في بعض اليسار الإسرائيلي وحده.

أمّا الهدف الذي من أجله كُتبت ونُشرت رسالة أينشتاين فإن شيئاً منه لم يتحقّق. لم يتنبه حكّام أميركا إلى هذا التحذير. وأصبحوا هم الداعم الأول والرئيس للفاشية الإسرائيلية ضدّ العرب وضدّ الفلسطينيين بشكلٍ خاص. وبأسلحة أميركا وأموالها إرتكبت إسرائيل ما هو أشنع من مجزرة دير ياسين داخل فلسطين وخارجها، وعلى الأخص في لبنان. وبالتالي ترى ماذا كان يمكن لأينشتاين أن يقول عن حروب إسرائيل الوحشية والإجرامية على لبنان وعلى غزة وعن حصار غزة الإرهابي؟ تُرى ماذا كان يمكن أن يرى أينشتاين ورفاقه في هجمة القوّات الخاصة الإسرائيلية على سفينة تركية تحاول إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة المحاصرة؟! !

لقد اتّسعت وازدادت عمقاً و عنفاً فاشية إسرائيل بمساعدة ودعم أميركا لها من الألف إلى الياء. وذهب نداء أينشتاين بالخطر من فاشية الدولة الإسرائيلية أدراج الرياح.

لقد كانت الفاشية في إسرائيل عام ١٩٤٨ ممثّلة في حزب، أمّا الآن في هذه الأيام من عام ٢٠١٦ فإن الفاشية إمتدت لتشمل الدولة الإسرائيلية في شتى مؤسساتها وسياساتها الداخلية والخارجية، المدنية والعسكرية. وتتبدّى فاشية إسرائيل بكلّ وضوح حالياً في سياساتها العنصرية الحاقدة ضدّ عرب ١٩٤٨ وفي كيفية معاملتها الإقصائية ضدّهم. وهي تتبدّى أيضاً في سياسات الكيان ضدّ فلسطينيي الشتات من المبعدين واللاجئين، الذين تريد أن تلغي بجرّة قلم كل حقوقهم الإنسانية والوطنية في العودة إلى أرزاقهم وبيوتهم المسلوقة. وتتبدّى كذلك في طريقة تعاملها مع مشروع دولة فلسطين العتيدة. إنها تختار بنفسها من تتركه طليقاً ومن تقرّر إلقاءه في السجن من دون إتهامات ومن دون محاكمات. بل تبدو فاشية إسرائيل في أشدّ حالات حدّتها وتطرّفها في طريقة تعاملها مع السلطة الفلسطينية التي نزعّت عن نفسها سلاح المقاومة إرضاءً لشروط قادة الكيان، من دون أن تحصل حتى الآن على أيّ مقابل. إنّ السلطة الفلسطينية تنفّذ لإسرائيل مطالبها، "إعتقلوا هذه القائمة، إمتنعوا عن التدريب على هذا السلاح، اقبلوا بوجود المستوطنين على أرض الدولة التي تتفاوضون عليها..."، وغير ذلك كثير.

كذلك فإن تاريخ الفاشية الإسرائيلية واضح بالمثل في العلاقات مع العالم الخارجي. وليس بعيداً كثيراً عن الذاكرة طبيعة العلاقات التي أقامتها إسرائيل الفاشية مع نظام حكم العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا، إبتداءً من التعاون العسكري في تدريب البيض على برامج القمع البوليسي ضدّ الوطنيين الأفارقة السود، وصولاً إلى آفاق التعاون في إنتاج وتجربة الأسلحة النووية. ولا يختلف عن ذلك كثيراً ما طبع العلاقات بين إسرائيل

ونظام الشاه القمعي الإستبدادي في إيران، وما يطبع الآن مواقف إسرائيل العدوانية ضد إيران الثورة الإسلامية.

إنّ فاشية إسرائيل تتجلى حتى في مناهجها المتعلقة بالتعامل مع الدولة التي سبق أن أقامت معاهدة سلام معها. أليس إستمرار إسرائيل في التجسس على مصر ومحاولة إثارة الفتن الطائفية بين مكوناتها الوطنية، يشكل إستمراراً للمناهج الفاشية في العلاقات مع العالم الخارجي؟

ما الذي يجعل من دولة أقيمت أصلاً على مشاعر ومزاعم الضحية، تتبنى سياسات الفاشية والنازية، وتتحوّل بمجرد أن بدأت سعيها لتكوين دولة خاصة باليهود، إلى دولة فاشية من رأسها إلى أخمص قدميها؟

الحقيقة أنّه ليس ثمة من إجابة على هذا السؤال إلا من طبيعة الفكر العنصري الذي هيمن على الصهيونية منذ بداياتها، حتى قبل أن تعرف البشرية نوعيّة ما يُسمّى بالأحزاب النازية والفاشية في عالم عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين.

العنصرية هي مرض إسرائيل المزمن الذي يتفاقم مع مضي السنين. والعنصرية هي المرض الذي لا يمكن مواجهته بأساليب سلمية ومهادنة وطرق دبلوماسية. إنّها في ظلّ هذه الأساليب تزداد غلواً وبشاعة وتمادياً. وشعار «إسرائيل فوق الجميع» على غرار الشعار النازي، ليس معلناً صراحةً ولكنّه في الممارسة يُطبّق بكلّ الجديّة ولأقصى مدى.

### الفاشية تنقلب على أصحابها

يتّجه كيان العدو الصهيوني إلى "بؤادر حرب أهلية من جزاء حالة إستقطاب سياسية حادة، مترافقة مع تنامي مظاهر فاشية واضحة". هذا ما أكّده يوم ٣٠ آب ٢٠١٦، رئيس الموساد الإسرائيلي السابق، تامير باردو، وزعيم المعارضة الإسرائيلية، يتسحاق هرتسوغ، اللذين حدّرا من مغبة ملاحقة أوساط اليسار وجمعياتها، ومن سنّ قوانين ضدها مع تقييد حرية التعبير. ورأى باردو، أن الخطر الوحيد المثير للقلق الذي تواجهه إسرائيل حالياً هو "الخطر الاجتماعي الداخلي، في ظلّ حالة إستقطاب بين قوى اليمين المتطرّف واليسار". ونقلت إذاعة العدو الإسرائيلي، عن باردو قوله، خلال مشاركة في نشاط بقرية دالية الكرمل، "إنّه ينبغي الشعور بالقلق إزاء الخطر الداخلي أكثر بكثير من المخاطر الخارجية؛ لأنه إذا تجاوز مجتمع يعاني الإنقسام عتبة محدّدة، فإنّ بوسعه أن يصل إلى ظاهرة تشبه الحرب الأهلية، حيث المسافات تتضاءل وهذه الحرب". واعتبر باردو أنّه يوجد داخل المجتمع الإسرائيلي من يشعر بالإرتياح في إبراز عناصر الفرقة بدلاً ممّا أسماه الوحدة، لافتاً إلى أنّ هذه النزعة قائمة في جميع الطوائف داخل الكيان. ونفى باردو ما تردّده حكومة الإحتلال الصهيوني بشأن التهديدات الوجودية، معتبراً أنّه لا يوجد حالياً أيّ خطر وجودي. والشخصيتان تتمتّعان بدقّة كبيرة في توصيفهما للواقع. فالمجتمع الإسرائيلي يحمل في طبيّاته الكثير من التناقضات، ويتوقّف على بذور تفكّكه من الداخل، لولا أمران أساسيان: أولهما وجوده في منطقة مُعادية، لكن لم تُمارَس بعد ضده نضالات حاسمة حقيقية، رغم كلّ التضحيات التي بُذلت من قبل أطراف محدّدة ومحدودة في المنطقة دون غيرها. والثاني يتمثّل في تبني دول كبرى عديدة لهذا الكيان تبعاً لمصالحها، كالولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وغيرها. لكن وجهي المعادلة منشغلان عن الكيان الصهيوني: فالدول الكبرى منشغلة بأمنها وإقتصادها، ودول المنطقة العربية منشغلة بلعق جراحها وبخاصة في سورية والعراق واليمن ومصر وليبيا وإلى حد ما الجزائر، فضلاً عن الإنقسام الفلسطيني العميق الجغرافي ( الضفة وغزة) والسياسي (الفصائل الـ ١٠ والسلطة)، ممّا أبعد الخطر الوجودي عن الكيان الصهيوني وهذا كلّه يصب في صالحه في نهاية التحليل.

وحيث أنّ السياسة كما الطبيعة لا تقبل الفراغ، فإنّ إبتعاد الخطر الوجودي ولو مؤقتاً، لا بدّ أن يعبئ بخطر آخر، تتوقّر عليه إسرائيل منذ نشوئها، حيث يظهر في الخطر الإجتماعي الداخلي والذي يتخذ أحياناً أشكالاً فاشية، نمت ولو تحت الرماد في العقدين الأخيرين بفعل عوامل عديدة منها هجرات يهود روس وأفارقة، ممّا لَوّن المجتمع اليهودي وأشبعه تطرفاً عنصرياً بالتزامن مع مشاعر عنجهية لدى اليهود الأوروبيي الأصل، المشوبة بكبرياء التفوق العنصري والثقافي على من سواهم.

ويسعى باردو وهرتسوغ في كلامهما إلى دحض وإحباط محاولات الحكومة الإسرائيلية تضخيم الخطر الوجودي الذي يسوق له ننتياهو راهنا، وذلك بغرض تمرير سياساته العنصرية ولملمة المجتمع الإسرائيلي الأيل للتفكك والسقوط، بدواعي الخطر الخارجي. وتذكر هذه الرؤيا الإسرائيلية بما خاطب به الرئيس الأمريكي أوباما؛ السعودية التي استشعرت خطراً عليها من إتفاق مجموعة ٥ + ١ مع إيران، بشأن مشروعها النووي، بأنّ الخطر على السعودية لا يكمن في إيران ولكن في سياساتها الداخلية، وهو ما قد يفسّر إنتقال علاقات الحكومتين السعودية والإسرائيلية إلى العلن، باستشعارهما أخطاراً مشتركة خارجية وليس من داخلهما، فيما يتأكد على أرض الواقع عكس ذلك. فمن ضمن مخططاتهما المطبقة حالياً، اللجوء إلى تصدير أزماتهما إلى دول الجوار على شكل حروب وفتن أهلية، يغذيها مشبهون ومأجورون ومضللون ومخدوعون. إنّ إتهام إسرائيل بالفاشية ليس مصدره اليسار الإسرائيلي، ولا الأقلية العربية التي تعاني الإقصاء والتهميش فيها، ولا الفلسطينيون المحاصرون في غزة أو الذين يعيشون تحت تعسف الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، بل هي صادرة عن نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يائير غولان الذي قال في خطاب له في ذكرى المحرقة النازية: "إنّ إسرائيل تشهد مظاهر مقلقة جداً تشبه تلك التي شهدتها ألمانيا النازية"، الأمر الذي أثار عاصفة إنتقادات من اليمين الإسرائيلي وصلت إلى حدّ المطالبة بإقالة غولان من منصبه.

إنّ إسرائيل التي أنشأها الإستعمار قد تحوّلت إلى دولة إستعمارية نشأت على دمار المجتمع الفلسطيني ونهب أراضيه وأرزاقه وكراماته، وهي لم تكن يوماً بحسب مزاعم الصهيونية دولة "يهودية ديمقراطية وليبيرالية". ولكن منذ عام ٢٠٠٩ تاريخ وصول بنيامين ننتياهو إلى الحكم وسيطرة اليمين القومي المتطرف باتت، إلى جانب كونها الدولة ربما الأخيرة في العالم التي لا تزال تحتلّ شعباً آخر، دولة عنصرية متشددة. وتلاشت شيئاً فشيئاً إدعاءات الديمقراطية والليبيرالية أمام الهجمة الشرسة لأحزاب اليمين التي تسعى بشتى الوسائل القانونية وغير القانونية إلى جعل إسرائيل دولة اليهود العنصرية النقية من دون إختلاط وذات أيديولوجيا يمينية شوفينية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحرب الشعواء التي يشنها اليمين الإسرائيلي على التمثيل العربي في الكنيست، سواء من خلال رفع نسبة الحسم أي زيادة عدد الاصوات التي يجب أن تحصل

عليها اللانحة للفوز في الإنتخابات، أو من خلال قانون الإقصاء لأي عضو كنيست يتخذ مواقف تتعارض مع السياسة العنصرية للحكومة، مما يقضي على الإدعاء بأن إسرائيل دولة ديمقراطية. أما الهجمة العنيفة على أحزاب اليسار الإسرائيلي واتهامها بأنها تعرّض مصالح إسرائيل للخطر، من خلال دعوتها إلى إنهاء الإحتلال للأراضي الفلسطينية، وعلى الجمعيات غير الحكومية والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وفرض قيود على تمويلها وعلى تحركها وعلى أفرادها، فهي بمثابة توجيه ضربة قاضية إلى الإدعاء بأن إسرائيل دولة ليبرالية وتعددية.

وقد وصل التطرف والشوفينية إلى حدّ تخوين كل يهودي ذي رأي آخر أو مختلف عن الرأي العنصري المتطرف الشائع. ومن المفارقات التاريخية أنّ إسرائيل التي تيزر وجودها بحجة المحرقة النازية وجرائمها، إنّما هي في الواقع نظام فاشي لا يُعادي الفلسطينيين والعرب فحسب، بل شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي نفسه الذي يختلف في مواقفه مع اليمين القومي المتطرف. وهكذا فبعد نكبة فلسطين والحروب والإعتداءات الإسرائيلية والإحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية وأجزاء من أراض عربية أخرى، تحوّلت صورة اليهودي الضحية المزعومة إلى صورة اليهودي الحقيقي الجلاد والمتسلط، وها هي اليوم تتحوّل إلى صورة اليهودي الفاشي بشهادة من الإسرائيليين أنفسهم.

لقد تحدّث الكاتب الإسرائيلي أوري مسغاف في صحيفة هآرتس ٢٠١٦/٤/١٣ عن أنّه توجد في إسرائيل حرب أهلية باردة، حيث تندلع بين فينة وأخرى وهي لن تختفي. فعلى جانبي المتراس توجد دولة يهودا ودولة إسرائيل. إلا أنّ دولة إسرائيل لا تقف بكلّ قوتها في ميدان المعركة. وهذا لعددٍ من الأسباب منها الخوف والإرتداع والعمى واللامبالاة والضعف واليأس. ويضاف إلى ذلك حقيقة أن الكثير من السياسيين يرفضون أداء أيّ دور ويحاولون السير بين النقط. إنهم يحبّون الشعب دون الاعتراف بحقيقة أنّه لم يعد هناك شعب واحد، بل شعبان على الأقل. لقد اختار بنيامين نتنياهو في السنة الماضية طرف من الطرفين. فهو باع روحه لدولة يهودا. وهذا يمتدّ من مقولته العنصرية "العرب يتدقّفون على صناديق الإقتراع" إلى هاتف التملق الخائف لعائلة الجندي مطلق النار في الخليل. الرسالة وصلت وباقي العمل يقوم به نفتالي بينيت متطللاً تحت قيادة نتنياهو. دولة يهودا هي المنتصرة دائماً على دولة إسرائيل. وليس من الواضح إذا كان يمكن قلب هذه المعادلة. وهناك شيء مؤكد هو أنّنا لن نعرف الإنتصار أبداً، طالما أنّ إسرائيل لم تتوحّد وتردّ بالحرب.

ويوضح مسغاف أنّ الفاشية بجميع أشكالها تحقّق دائماً أهدافها بالتدريج وتنمو على خلفية الضعف والإنقسام في الطرف المقابل. ويمكن كبح الفاشية فقط بالصراع والقوة. لا يمكن التفاهم مع الفاشية. لا يمكن إقامة حكومة وحدة معها، هكذا لخصّ بشكلٍ رائع عالم الرياضيات الحاصل على جائزة روتشيلد، نتان لنيال، في خطابٍ له في الكنيست قائلاً: "الفاشية نجحت في الأماكن التي لم يجد فيها الأشخاص المستقيمون القوة النفسية للوقوف في وجهها من خلال الكسل والتسليم أو الخوف".

"لقد بقي لـ"دولة إسرائيل" سلاح واحد فقط في صراعها مع "دولة يهودا" وهو إنشاء حركة جماهيرية سياسية باسم "الحزب الديمقراطي الإسرائيلي". الحدود واسعة وواضحة: من موشيه يعلون وحتى زهافا غلّون. ومن شاؤول موفاز وحتى زهير بهلول. ومن دان مريدور وحتى أيمن عودة. لا يوجد أي خوف من

هذا التلّون بل يجب إستيعابه. والنموذج هو الأحزاب الديمقراطية الأمريكية التي أعاد إنشائها روزفلت في الثلاثينيات. وفي الوسط سيكون مركز ثقل فعّال هو أحزاب المعسكر الصهيوني ويوجد مستقبل و"كُلنا" - (كولانو)، التي تضَيّع وقتها في الصراع على الصوت الانتخابي نفسه وتتنافس على الحق لتعزيز ودعم حكومات يهودا المتغيّرة. هذه المجموعة يمكنها إخراج مرشّح لرئاسة الحكومة يحظى بالإجماع، على سبيل المثال بيني غانتس أو روبي ريفلين. ويمكن أن يكون ستاف فرتهايمر أو اهارون براك".

"وكان شعوري بأن هذا هو الحلّ الوحيد. إنّه يُثير الفلق في دولة يهودا وفي أوساط التيارات الهامشيّة الطائفيّة، سواء عند بعض الشرقيين أو مؤيدي حزب "بلد" من اليهود، وهذه إشارة جيدة". وختم مسغاف: "أنا شخص أميل إلى المثاليّة. وأرغب في العيش بسلام في العالم بدون قوميات أو ديانات أو دول. ولكن يوجد فرق بين الحلم والهديان. ثمة واقع، وإنّ خطط توحيد القوى تستند دائماً إلى الحلّ الوسط والبراغماتيّة، وهي تكون مليئة بالثقوب ومعقّدة. وموعدها يجيء عند وجود تهديد وجودي، عندما يكون السيف مسلطاً على العنق. القائمة المشتركة هي مثال حالي ممتاز يجب أن نتعلّم منه. السيف الفاشي مسلط على أعناقنا ولا يمكن الإستمرار على هذا النحو".

#### فوران في الحياة السياسية

حصلت خلال الفترة الأخيرة المنصرمة ضجّة كبيرة في الحياة السياسيّة في كيان العدو، وذلك منذ أن أدار رئيس الوزراء المحافظ بنيامين نتنياهو ظهره، على غير المتوقّع، لاتّفاق بإشراك تيّار يسار الوسط في إئتلافه الحاكم، وبدلاً من ذلك تعاون مع أفيغدور ليبرمان صاحب التفكير القومي المتطرّف، والذي كان من أشدّ منتقدي نتنياهو نفسه، ومع ذلك ما لبث أن عيّنه وزيراً للأمن، ولذلك قدّم وزير الدفاع السابق موشيه يعلون حليف نتنياهو والمؤتمن على أسراره سابقاً، إستقالته، وانسحب من تكثّل ليكود الذي ينتمي إليه نتنياهو إشمئزاً من هذه التطلّورات التعسّفيّة التي أفضت إلى تشكيل أشدّ الحكومات اليمينيّة تطرّفاً في تاريخ كيان العدو.

وتعليقاً على ذلك قال موشيه أرنس، الذي كان وزيراً للدفاع ووزيراً للخارجية وسفيراً لدى الولايات المتحدة وبعثاً أحد من قاموا بتوجيه نتنياهو في بدايات حياته السياسيّة: "إن هذه المكائد سيكون لها عواقب بعيدة الأثر". وكتب في صحيفة هآرتس: "من المرجّح أن تكون الإطاحة ببعالون نقطة تحوّل في التاريخ السياسي الإسرائيلي. لقد إقترب زلزال سياسي. ربّما يستغرق بعض الوقت لكنه قادم. وإن قانون العواقب غير المنظورة يعمل عمله".

أمّا روني دانييل، معلّق الشؤون العسكريّة المخضرم في القناة الإسرائيلية الثانية، فكان قرار إبعاد يعالون لصالح ليبرمان أقوى من أن يتحمّله، إذ راح يناجي نفسه ويردّد: "لا أستطيع أن أحتثّ أولادي على البقاء هنا؛ لأن هذا مكان ليس لطيفاً أن يوجد المرء فيه". ثم ردّد أسماء بعض الساسة من تيّار اليمين المتطرّف. ومن خلال إشراك حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة العنصري ليبرمان في الحكومة، يكون نتنياهو قد رفع أغلبيّة إئتلافه في البرلمان المكوّن من ١٢٠ عضواً من ٦١ إلى ٦٧ مقعداً.

والجدير ذكره أن آراء ليبرمان السياسيّة من تأييد للإستييطان والتوجّس من مفاوضات السلام والتشدد مع الفلسطينيين، إنّما تتفق مع آراء نتنياهو وشركائه اليمينيين العنصريين في الائتلاف. وهذا معناه أن الحكومة لن يكون فيها الصوت المخالف، وأن المسؤول عن وزارة الأمن - أهم الحقايب الوزارية ألسيادية في إسرائيل بعد رئاسة الوزراء- سيكون مدنياً من دون خبرة عسكرية تُذكر. وفي وقت تختلف فيه قيادة قوات الدفاع الإسرائيلية مع الحكومة على سياسات تشعر القيادة العسكرية أنها مفرطة في التشدد، فإنّ تعيين ليبرمان يمثل مجازفة بإيجاد المزيد من التوتر بين القيادة السياسيّة وقيادة الجيش وذلك على خلفيّة التوتر الشديد مع الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

أما إيهود باراك، الذي شغل منصب وزير الدفاع بعد رئاسة الحكومة، فقال للقناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي: "إنّ ما حدث هو إستيلاء عدواني على الحكومة الإسرائيلية من جانب عناصر خطيرة". وأضاف: "إنّ إسرائيل أصابتها بذور الفاشية"، مضيفاً أنّه يجب أن يكون ذلك بمثابة "ضوء أحمر لنا جميعاً فيما يتعلّق بما يدور في الحكومة".

وقد حاول نتنياهو من ناحيته قمع الإنتقادات المتزايدة في مؤتمر صحفي قال فيه إنّه هو المسؤول وإنه يحمل مصالح الشعب في قلبه. وأضاف: "إنني أتطلع لمستقبل البلاد. وقد برهنت على ذلك كرئيس للوزراء. وأنا أسمع أصواتاً كثيرة. ونُقال أشياء كثيرة في السياسة، وفي النهاية رئيس الوزراء هو الذي يوجّه كل شيء مع وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومن الواضح أن أدائي لم يكن سيئاً خلال السنوات التي قضيتها رئيساً للوزراء، وهذا هو ما ستسير عليه الأمور الآن". لقد تولى نتنياهو السلطة لأكثر من عشر سنوات ممتدة على أربع فترات، تحرّكت الحياة السياسية أثناءها بآطراد صوب اليمين العنصري، والآن يقوم إئتلافه الحاكم على دعم الأحزاب الدينيّة المتشدّدة والقوميين المتطرفين. من أجل ذلك لم يحدث أيّ تقدّم في المساعي الرامية للتفاوض مع الفلسطينيين، إذ يردّد نتنياهو أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ليس هو الشريك المناسب، لأنه يرفض مطلب إسرائيل بالإعتراف بها كدولة لليهود، وفي الوقت نفسه يستمر ببناء المستوطنات بوتيرة متسارعة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كذلك توترت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة أوثق حلفائها. وقال جو بايدن نائب الرئيس الأميركي: "إن الإدارة الأميركية لديها شعور طاعٍ بالإحباط من الحكومة الإسرائيلية".

على صعيد آخر قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين عيسى قراقع، إن التوافق الحكومي اليميني القائم حالياً في إسرائيل بتعيين ليبرمان وزيراً للأمن في الحكومة الإسرائيلية الحالية وعلى قاعدة دعم مشروع قانون إسرائيلي بإعدام الأسرى، هو تكريس للهمجية الإسرائيلية وتساعد الفاشية والعنصرية في كيان العدو، وهي أصبحت تشكّل خطراً على المجتمع الإنساني وعلى كل مفاهيم السلام والعدالة وحقوق الإنسان. وأضاف قراقع خلال زيارات ميدانية لعدد من الأسرى والأسيرات المحررين الذين أفرج عنهم في الأسابيع الأخيرة: "إن هذا القانون وغيره من القوانين الإجرامية التي شرّعت في الكنيست في العامين الأخيرين ضدّ الأسرى وحقوقهم تُخالف بشكلٍ واضح القانون الدولي الإنساني وإتفاقيات جنيف الأربع التي تعتبر الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في سجون الإحتلال محميين بموجب إتفاقيتي جنيف الرابعة

والثالثة ولا يجوز قتلهم أو تعرّضهم لأي أذى أو معاملة مهينة ولا إنسانية". واعتبر أن هذا القانون وغيره إنّما يستهدف استمرار نزع الشرعية النضالية والقانونية عن الأسرى بصفتهم أسرى حرية ومقاتلين شرعيين ناضلوا وضحوا من أجل بلدهم وإستقلاله، وهم بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، أسرى حركة تحرر وطني ومحاربيين قانونيين وليسوا أسرى جنائيين ومجرمين كما تدّعي إسرائيل، وأنه لا يجوز بالتالي تطبيق القوانين الإسرائيلية على سكّان الأراضي المحتلة. ودعا قراقرع إلى التصدي للتيار الفاشي الإسرائيلي وللخطاب اليميني الإستيطاني الإنتقامي الذي يسيطر على الحكومة الإسرائيلية ويهدّد حقوق الشعب الفلسطيني. ودعا قراقرع المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية إلى التّدخل وتوفير الحماية لآلاف الاسرى القابعين في السجون وخاصة لناحية إعتقال الأطفال والإعتقال الإداري التعسفي والإهمال الطبي وسياسة التعذيب وغيرها، وطالب المجتمع الدولي باتّخاذ القرارات والمواقف الكفيلة بتعزيز سياسة العقاب والمحاسبة لدولة الإحتلال على ما تقوم به من ممارسات تعسفية بحق الأسرى والمواطنين الفلسطينيين. وهو شكر البرلمان البلجيكي على دعمه ترشيح النائب مروان البرغوثي لجائزة نوبل للسلام داعياً كافة البرلمانات في الدول إلى دعم هذا الترشيح لأنّ الأسرى أحقّ الناس بالتمتع بالسلام العادل. وأقوال قراقرع هذه جاءت خلال المؤتمر الأوروبي الثالث لمناصرة أسرى فلسطين، الذي عُقد في العاصمة البلجيكية بروكسل في ٤-٦-٢٠١٦ وبمشاركة وحضور شخصيات دولية من برلمانيين وحقوقيين ومن الجاليات الفلسطينية في أوروبا والمحامية الإسرائيلية فليتنسيا لانغر.

من جهة أخرى وصف المخرج الإسرائيلي أودي ألوني، نجل السياسية الإسرائيلية البارزة شولاميت ألوني، المتوفية في كانون الثاني ٢٠١٤، إسرائيل بأنها "ديمقراطية قائمة على العنصرية، وتحظى بدعم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي كثيراً ما تذكر الإحتلال الإسرائيلي، وتبعب في الوقت نفسه الغوّاصات المتقدّمة لحكومة نتنياهو، لكي تمكّنها من أن تستمرّ في هذا الإحتلال"، مشيراً إلى أنّ ألمانيا تدعم نظاماً فاشياً لا مثيل له.

وأعرب المخرج الإسرائيلي - الأمريكي عن تأييده ودعمه لبطل الفيلم، مغني الراب تامر النفار، وهو من مواليد مدينة اللد، والذي جسّد قصة شاب فلسطيني يدعى كريم، يحلم بأن يصبح مغني راب، وأن يقيم حفلات في إسرائيل، لكنّه يصطدم بالتمييز العنصري لكونه فلسطينياً. وأشارت وسائل إعلام عبرية إلى أنّ ألوني، الذي كانت والدته وزيرة في حكومات إسرائيل المتعاقبة، ورئيسة لحزب "ميرتس" اليساري، وزعيمة لجناح المعارضة بالكنيست، (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، قد شنّ هجوماً حاداً ضدّ إسرائيل، ووصفها بالدولة الإرهابية، مستغلاً المنصة التي أتيحت له في مهرجان برلين، عقب فوز فيلمه بجائزة الجمهور، على الرغم من أنّ جانب من تمويل الفيلم جاء من وزارة الثقافة الإسرائيلية.

وأشارت هذه الوسائل إلى أنّ ألوني يؤيّد ما ورد من وصف إسرائيل على لسان بطل الفيلم، بأنها دولة إرهابية، تُميّز بين العرب واليهود، وتمارس عنصرية بحق الأقليات، قبل أن ينوّه إلى أنّه لا يقصد دولة إسرائيل، ولكنّه يقصد حكومة نتنياهو، التي تبيّن الكراهية وتحرض على العنصرية والكراهية. ويسرد الفيلم واقع حياة عرب إسرائيل، أو فلسطيني ٤٨، ويتناول جانب من مشاكلهم الشخصية والعامة، والظروف

الإجتماعية والبطالة التي يعانون منها، والتي ساهمت في إنتشار ظواهر سلبية مثل الإدمان والعنف، فضلاً عن قصة حب تنشأ بين بطل الفيلم وبين فتاة جامعية عربية لديها قدر كبير من الثقافة.

### مشهد فاشي مخيف

عكست حادثة إطلاق جندي إسرائيلي النار على جريح فلسطيني أعزل وقتله، صورة مخيفة عن التغييرات الفاشية العميقة التي مرّ بها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة في ظلّ حكم اليمين المتشدّد. ففي حين سارعت وزارة الأمن ورئاسة أركان الجيش إلى توقيف الجندي واعتبار تصرّفه خروجاً عن التعليمات وخرقاً "للمعايير الأخلاقية" المزعومة، هبّ الجمهور الإسرائيلي دفاعاً عن الجندي وعن سلوكه، مهاجماً المسؤولين الكبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. هذا المشهد يُظهر أننا اليوم أمام مجتمع إسرائيلي متميّز في تطرّفه اليميني حتى حدود الفاشية المتوحّشة، مجتمع عنصري معادٍ لكل ما هو غير يهودي، يقدّس العنف ومتعطّش للدماء. ومن الواضح أن تأثير ثمانين سنوات من حكم اليمين هو أوسع وأعمق بكثير على المجتمع الإسرائيلي ممّا كان يبدو حتى الآن. ففي دراسة مهمّة للباحث الفلسطيني رائف زريق بعنوان "قراءة في الراهن الإسرائيلي"، يتحدّث الكاتب عن نشوء "يمين إسرائيلي جديد" منشغل، بعد زوال المخاطر الخارجية على إسرائيل وغياب خطر إندلاع حرب إقليمية، بأسئلة داخلية مثل هويّة الدولة اليهودية ومعنى الصهيونية. ويسعى هذا اليمين إلى تغيير الأسس التي قام عليها الكيان في فترة حكم حزب العمل، وإضفاء نظريته الخاصة الضيقة على مؤسسات الدولة من خلال السيطرة على الجهاز القضائي، والتحكّم بأجهزة الرقابة على عمل الدولة، وتقييد حرية الإعلام، وإصدار تشريعات عنصرية، الأمر الذي بدأ يغيّر تدريجاً وجه النظام السياسي المراوغ في إسرائيل. وقد تكون ردّة فعل الجمهور الإسرائيلي المؤيدة لعملية القتل بدم بارد التي قام بها الجندي دليلاً على التغيير الحاصل. لقد اعتبرت غالبية الإسرائيليين إطلاق رصاصة على رأس فلسطيني أعزل وملقى على الأرض ومضرج بدمائه عملاً طبيعياً. في الماضي كانت حادثة كهذه تثير عاصفة إحتجاج في إسرائيل ضدّ سلوك الجيش الإسرائيلي، أما اليوم فهي تثير عاصفة معاكسة دفاعاً عن الجندي وتضامناً معه.

لقد أوجدت سنوات من سياسة اليمين الديني والقومي الإسرائيلي التحريضية ضدّ العرب والفلسطينيين، نزعة شعبية شوفينية متطرّفة لدى شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي، الذي يقف إلى يمين الإئتلاف اليميني الحاكم ويزيد عليه وينظر بعين الريبة والحذر إلى أي عملية محاسبة رسمية، ويشكّك في رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع لمجرّد وقوفهما ضدّ نزعة الفوضوية. وبالتالي فاليمين الإسرائيلي يسعى في الواقع إلى تحويل الكيان الغاصب إلى قلعة يهودية صافية محصّنة ضدّ الفوضى التي تحيط به من خلال بناء قوّة عسكرية هائلة، ومن خلال سلاح الكراهية والعنصرية والعنف والتطرّف، لكن السلاح الأخير ذو حدّين، ويمكن أن يرتدّ في أي لحظة على أصحابه.

### الخوف من نزع الشرعية

إن السياسات الإسرائيلية المُشار إليها أنفأً والجائحة نحو اليمين والشوفينيّة القوميّة والتوتير والعسكرة، قد استقدمت على كيان العدو في العقد الأخير (وقبل ذلك أيضاً) موجات من الضغوط أبرزها دعوات في أوروبا وغيرها إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، بخاصة المنتجة في المستوطنات عبر «الخط الأخضر»، والمؤسسات الأكاديميّة والمهرجانات الثقافيّة. وكذلك نجد مؤسسات مجتمع مدني وأوساط شعبيّة عبر العالم تمارس المقاطعة ضدّ إسرائيل وتعمل على توسيعها. يوازي ذلك ويلتقي معه مواصلة أوساط شعبيّة عربيّة واسعة رفض التطبيع مع الكيان الغاصب. ويندرج في هذا الإطار الفهم الإسرائيلي للتوجّه الفلسطيني المرتقب إلى الأمم المتحدة الذي يجسّد، إذا ما تمّ الإعراف بفلسطين دولة مستقلة، تأشيراً دولياً لإسرائيل على أن شرعيّة وجودها ستكون مشروطة بوجود الدولة الفلسطينية، وأن شرعيّتها لن تكتمل إلا إذا انصاعت للشرعيّة الدوليّة والتزمت بقرار إقامة الدولة الفلسطينية. وقد لمس أعضاء لجنة الخارجيّة والأمن البرلمانيّة الإسرائيليّة على جلودهم مواقف أوروبيّة منددة بسياسات إسرائيل لا سيّما حيال الفلسطينيين عندما تعرّضوا لنقد واضح وصريح من عضوة برلمان فرنسية بسبب سياسة حكومتهم، ورفضها القبول بأحكام القانون الدولي والشرعية. ومثل هذا النقد يصيب سفراء ومندوبي إسرائيل في محافل دوليّة رسميّة وغير رسميّة، أسبوعياً. هذا إضافة إلى إمتناع ضباط حاليين وسابقين في الجيش الإسرائيلي عن السفر إلى الخارج خوفاً من مذكّرات إعتقال بتهم ارتكاب جرائم حرب. وفي النُخب الإسرائيليّة من النقط الإشارات الوافدة من كل حدبٍ وصوب ودعا إلى التعامل معها والقبول بها لنألاً تصير سيلاً عرماً يجرف الشرعيّة الإسرائيليّة المهزوزة أصلاً. لكن ما يُعيق الأخذ بالإشارات الوافدة من كل الإتجاهات هو تلك السياسات الداخليّة المتأثّية من وجود إئتلاف حكومي يميني – ديني – قومي يُنتج وقائع جديدة تؤكّد أن الأمور في مسألة الشرعيّة ليست إلى إنفراج وإتّما إلى تعقيد. فالتشريعات الجديدة (حوالي ثلاثين تشريعاً في سنتين) تصبّ في تحصين يهوديّة الدولة والإنقاص من ديمقراطيّتها المزعومة وتضييق الخناق على مواطنيها الفلسطينيين، والهوامش الديمقراطية الناشطة فيها مثل اليسار الراديكالي ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميا.

مما لا شكّ فيه الآن أنّ قوى يمينيّة في إسرائيل والخارج، لا سيّما أميركا وكندا تخطّط وتموّل شبكة مشاريع سياسيّة وإداريّة وإجتماعيّة وبحثيّة هدفها الإمساك بدقّة القيادة وصنع القرار في إسرائيل إتصاقاً بنزعات يهوديّة أصوليّة – إنجيليّة خُلاصيّة بعيداً عن السياسة وعن الشرعيّة الدوليّة ومؤسساتها. وهي، تدأب في السنوات الأخيرة، على ذلك حصون الليبراليّة اليهوديّة بدءاً من المحكمة العليا التي ناءت تحت الضربات وإنهاءً بأقسام جامعيّة يعمل فيها محاضرون تقدميون أو مجرد نقديين.

هذا التطوّر الذي وجّه للمواطنين الفلسطينيين في ظاهره بدأ يطاول النُخب الليبرالية الملتزمة باللعبة السياسية وتحدث بـ "اللغة الدولية". وتعتبر هذه النُخب أن سيرورة السياسات الداخليّة ستعقّد مسألة الشرعيّة، لأنّها تدفع إسرائيل دفعاً نحو نظام تمييز عنصري (أبارتهايد) واضح المعالم سيستقطب إمتداد فكرة المقاطعة لإسرائيل إلى مواقع جديدة في العالم ليشمل حكومات ومؤسسات حكم ودوائر تعاملت مع إسرائيل، حتى الآن، بقفزات من حرير. وقد بدأنا نلمس هذا الخوف من إنتقاص عالمي لشرعيّة إسرائيل وسياساتها في النقاشات الإسرائيليّة الداخليّة التي نرجّح أنها ستحتدم مع إقتراب موعد الإنتخابات التشريعيّة بعد سنتين أو في موعد مبكر!

ومن الإدّعاءات التي يسوقها الليبراليون أو الصهيونيون الواقعيون هو أن رفض إسرائيل الرسمية إقامة دولة فلسطينية على أساس خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، سيعيد النقاش إلى المربع الأول، عن مجرّد شرعيّة الوجود اليهودي في فلسطين التاريخية المحتلة، بمعنى، أنهم يخشون من أن ينتقل سؤال الشرعيّة من نقد السياسات الإسرائيليّة، لا سيّما الإحتلال وتطبيقاته والتلويح الدائم بالقوّة العسكريّة، إلى نقاش حول شرعيّة وجود إسرائيل نفسها.

من هنا سيكون على النُخب في إسرائيل أن تحسم أمرها في المدى المنظور بخصوص وجهة تطوّر الأمور داخلها وما يتّصل بشرعيّتها أو تموضعها في الحلبة الدوليّة. ولن يكون ذلك سهلاً أبداً لأن هذا الحسم يتأخّر منذ تعطيل إتفاقيات أوسلو بسبب إدخالها في حلقة مفرغة. فالنزعة اليمينيّة العنصريّة في إسرائيل تستقدم ضغطاً عالمياً يُنتج مزيداً من العنصريّة والإنغلاق. وهو ما حصل مراراً وتكراراً في العقود الأخيرة وشكّل "المادة" الخام التي يصنع منها اليمين الإسرائيلي، على مشاربه، نجاحاته الإنتخابيّة، ثم إن حلقة مفرغة كهذه أنتجت بدورها قيادات إسرائيلية مُفرغة تماماً من كل حسّ سياسي واقعي أو إنساني، كما وصفها الكاتب دافيد غروسمان. وهي حالة مُثلى لإنتشار أفكار أصوليّة فاشيّة وتطبيقات مُناهضة للديمقراطيّة في معانيها الإنسانيّة المتقدّمة.